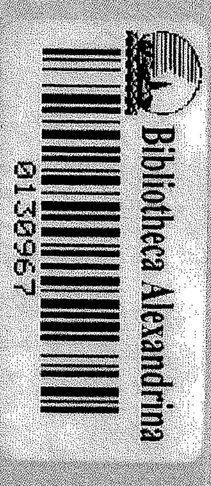
د. عبد العظيم رمضان

هيكل والكهف الناصرى







هيكل
والكهف الناصرى



د. عبدالعظيم رمضان

هيكل والكهف الناصرى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

هيكل
والكهف الناصرى

د. عبدالعظيم رمضان

الطبعة الأولى
١٩٩٥



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفنى
محمد مقبل

تقديـــم

المقالات السياسية مصدر هام من مصادر الكتابة التاريخية، ومادة أولية من المواد التى يعتمد عليها المؤرخ فى استرداد الحدث التاريخى من الماضى، وهى ترسم صورة «ميكروسكوبية» للأحداث ومعارك الرأى لاتتوافر فى كتب التاريخ، التى لا تقف بالتفصيل عند الأحداث، وإنما تتناولها فى إطار قواعد منهج البحث العلمى التاريخى وقوانين الحركة التاريخية، كما أنها لاتستطيع أن تتناولها فى حينها، وإنما بعد مرور حقبة من الزمن على وقوعها. ومن هنا يطلق على المقالات السياسية تعبير التاريخ الساخن.

وقد نبهنى إلى أهمية هذاالمصدر من مصادر الكتابة التاريخية الكاتب الكبير الراحل فكرى أباظة، عندما كنت أعد رسالتى للماجستير التى صدرت تحت عنوان: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦» فحين كنت أكتب الفصل الخاص «بالاختمار الثورى فى المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩١٩»، ساعدنى كثيراً فى فهم اشتراك «الانتلجنتسيا» (الطبقة المثقفة) فى الثورة، كتاب صغير عثرت عليه على سور الأزبكية القديم بعنوان «مجموعة مقالات فكرى أباظة المحامى»، صدر عام ١٩٢٢ ولم ترصده فهارس دار الكتب أو المكتبات العامة فى الجامعات وغيرها.

ومن هنا أدركت أهمية تجميع المقالات السياسية فى كتاب، وكنت أول مؤرخ ينبه إلى أهمية المقالات السياسية فى مقدمة كتابى: «تطور الحركة الوطنية فى مصر»، فكتبت أقول:

«تعتبر المقالات مصدراً هاماً من مصادر هذا البحث، وخصوصاً المقالات الصحفية التى تكشف عن اتجاهات الأحزاب التى تنتمى إليها، وذلك عندما تقصر عن أداء هذه المهمة الخطب والبيانات والأحاديث. وأهم المقالات السياسية فيما يختص بتاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولي، تلك التى ظهرت فى «الجريدة» و«اللواء» و«المؤيد». ومعروف أن الشعور الوطنى قد أفصح عن نفسه فى تلك الفترة فى مقالات الصحف العربية والفرنسية، مما دفع بعض الباحثين إلى أن يطلقوا على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحفى». وليس معنى ذلك أن شأن المقالات الصحفية قد قل بعد قيام ثورة ١٩١٩ عندما أخذ الشعور الوطنى يفصح عن نفسه فى المظاهرات وأعمال العنف والمقاومة، فقد كانت المقالات الصحفية فى هذه الفترة من الأدوات الرئيسية فى إلهاب عواطف الجماهير، ودفعها إلى العمل السياسى، وخصوصاً فى الفترات التى كانت تخف فيها وطأة الرقابة، كما أنها كانت وسيلة الأحزاب فى معاركها السياسية».

ولعل المعارك الحزبية الحالية فى عصر مبارك تذكر بذلك «الطور الصحفى» قبل الحرب العالمية الأولى فى مصر! فهناك عشرة أحزاب، ولكنها بدون جماهير! ومن هنا تدور المعركة السياسية على صفحات الصحف الحزبية، ولا تدور بين الجماهير المنقسمة بين الأحزاب ـ كما كان الحال بعد ثورة ١٩١٩.

وقد كان أول من اهتم بتجميع المقالات الصحفية على المستوى العام أحمد شفيق باشا فى «حوليات مصر السياسية» ـ وهى التى أطلق عليها اسم «جريدة الجرائد» وبلغت عشر مجلدات ضخمة يصل عدد صفحاتها إلى قرابة عشرة آلاف صفحة ـ وذلك إلى جانب ما جمعه من الخطب والأحاديث والوثائق.

وقد دفعني ذلك منذ وقت مبكر إلى الاقتداء فكرى أباظة، وأن أضع فى خدمة الباحثين والمثقفين مقالاتى التى شاركت بها فى الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية، وتضمنت معاركى مع القوى السياسية التى رأيت أن مواقفها السياسية لا تخدم مصلحة مصر. وقد صدرت هذه المقالات فى ثمانية مجلدات، يتناول مجلدان منها مقالاتى فى عصر السادات، وهما بعنوان: «مصر فى عصر السادات»، وتتناول ستة مجلدات مقالاتى فى عصر مبارك، وهى بعنوان «مصر فى عصر مبارك».

لذلك عندما عرض علىّ الأستاذ الدكتور سمير سرحان، رئيس هيئة الكتاب، إصدار مقالاتى فى الرد على الأستاذ محمد حسنين هيكل، التى نشرت فى جريدة الأهرام ومجلة أكتوبر تحت عنوان: «هيكل والكهف الناصرى»، فى كتاب مستقل، رحبت، خصوصاً بعد أن عزز حجته بأن حديث الأستاذ هيكل الذى ألقاه على رواد معرض الكتاب فى شهر يناير ١٩٩٥ قد نشر فى كتاب مستقل، وأنه استكمل هذا الحديث بالحديث الذى أجرته معه مجلة روزاليوسف - وهو الذى استفزنى للرد عليه بهذه المقالات. فقد شعرت بأن نشر مقالاتى فى الرد على الأستاذ هيكل فى كتاب، يتيح للقارئ المصرى والعربى فرصة تكوين صورة متكاملة عن نقط الخلاف، حتى يتخذ لنفسه ما يراه من رأى.

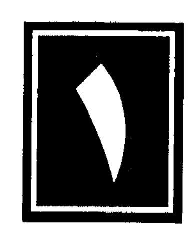
ومن هنا فإنى أوجه الشكر للأستاذ الدكتور سمير سرحان لهذه المبادرة التى أرى أنها تدخل فى إطار معركته من أجل التنوير، التى يخوضها بضراوة ويسخر لها إمكانات هيئة الكتاب.

والله الموفق

الهرم فى ١٣ أغسطس ١٩٩٥

د. عبدالعظيم رمضان





الأستاذ محمد حسنين هيكل كاتب كبير لايمكن تجاهله، ومن هنا فإن ما يقوله أو يكتبه هو مهم مهما اختلفنا أو اتفقنا معه، ولكن أهميته لا تعنى صحته أو أنه يعبر عن الحقيقة، وإنما تعنى أن الكثيرين يأخذونه على محمل الجد، وقد يقتنعون به من حيث يجب ألا يقتنعوا، فيقعون فيما يجب ألا يقعوا فيه!

ومن هنا أهمية مناقشة الأستاذ هيكل فيما يقول، حتى تتضح الحقائق كاملة أمام القراء. وهى مناقشة صعبة بالضرورة، فالأستاذ هيكل ينطلق دائما فى أفكاره من معطيات العصر الذى عاش فيه ولعب فيه دورا بارزا سوف يسجله له التاريخ، ولا ينطلق من معطيات العصر الحالى الذى يعيشه الناس والذى تغير بنسبة ١٨٠ درجة عن العصر السابق.

فمازال تفكير الأستاذ هيكل فى الصراع العربى الإسرائيلى ينطلق من ظروف عصر الحرب الباردة،

ولاينطلق من ظروف العصر الذى انهار فيه الاتحاد السوفيتى وانفردت فيه الولايات المتحدة ومعها الدول الإمبريالية بالهيمنة على الكون. ومازالت الصورة المثلى للدولة فى نظر الأستاذ هيكل هى صورة الدولة التى بناها عبد الناصر بكل سلبياتها وإيجابياتها، وليست صورة الدولة التى فرضتها المتغيرات العالمية! ومازالت نظرته إلى المجتمع المصرى الحالى فى عصر الإنفتاح والإنفلات الرأسمالى هى نظرته إلى هذا المجتمع فى عصر كانت الاشتراكية فيه هى المثل الأعلى لجميع الشعوب المقهورة.

وبسبب الكهف الذى حبس الأستاذ هيكل نفسه فيه - وهو كهف العصر الناصرى - فإن تحليلاته البراقة التى كان شعبنا ينتظرها فى ملحق الأهرام كل يوم جمعة، كان لابد أن تنطفىء بعد أن عزل نفسه عن ظروف العصر الذى يعيش فيه!

وعلى سبيل المثال، ففى العرض الذى قدمته روزاليوسف لحديث هيكل فى معرض الكتاب يوم ١٨يناير١٩٩٥، لم يستلفت نظر هيكل من التغيير الإجتماعى الذى تشهده مصر حاليا سوى «التناقض الحاد بين الفقر والغنى» الذى رأى أنه «سبب شعورا بالاستفزاز

يصعب تجاهله» ! كما تحدث عن «حصار الفقر الذى يبدو غير مبرر وغير مشروع» .. إلى آخره!

وهى لغة ماركسية انقرضت مع انقراض الاتحاد السوفيتى، ولكن هيكل يستخدمها لأنها اللغة التى كان يستخدمها فى مدة الحكم الناصرى ، ولا يجد بديلا لها.

ومن هنا لم تتسع نظرة هيكل لترى القفزة الثرائية التى قفزتها الطبقة الوسطى الحرفية التى كانت تعيش فى عهد عبد الناصر عند حد الكفاف، فارتفعت دخولها إلى حد أصبح يستفز طبقة محدودى الدخل من الموظفين وغيرهم!

كذلك لم تتسع نظرة الأستاذ هيكل لترى القفزة الثرائية التى قفزتها الطبقة الدنيا فى مصر التى كانت تعيش فى عهد عبد الناصر تحت حد الكفاف، ثم سافرت إلى الدول البترولية لتعود محملة بالمغانم، وتلتحق بطبقة أخرى كانت تنظر إليها نظرة الحسد والغيرة واليأس.

كذلك لم تتسع نظرة هيكل ليرى أن التناقض الحاد بين الفقر والغنى الذى تحدث عنه قد تغير مفهومه كلية عما كان عليه فى أيام عبد الناصر! فلم يعد تناقضا بين طبقة غنية وطبقة فقيرة، بل أصبح تناقضا داخل الأسرة الواحدة، التى ذهب نصفها للعمل فى البلاد البترولية وعاد إلى مصر مع بضعة ملايين، والنصف الآخر الذى بقى فى مصر ومعه بضعة ملاليم!

لقد كانت عزلة هيكل فى كهف الناصرية سببا فى أنه لم يستطع أن يستوعب حجم التغيير الاجتماعى الذى قلب التربة الاجتماعية فى مصر رأسا على عقب، فظل حبيسا فى إطار مفهوم الفقر والغنى بالمعنى الذى كان موجوداً فى عهد عبد الناصر.

ثم إن كلامه عن الطبقة الوسطى مغلوط من أساسه! فهو يذكر أن هذه الطبقة، التى هى - على حد قوله - «مستودع الحيوية الاجتماعية القادر على دفع موجات التقدم»، أصبحت «مضغوطة ومحاصرة بين الغنى والفقر»، مما جعلها - كما يقول - « تتوقف عن الحركة وتعجز عن النهوض»!

ولست أدرى ما هو مفهوم الطبقة الوسطى فى رأى هيكل؟ إن المعنى الذى ذكره يقتصر على الموظفين محدودى الدخل! ولكن مفهوم الطبقة الوسطى كما تعرفه الإشتراكية العلمية، وكما ورد فى كتابى : «صراع الطبقات فى مصر»، يتكون من عدة أجنحة، أولها جناح المحامين والمهندسين والصحفيين والأطباء والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، فضلا عن المدرسين، وهو جناح المثقفين الذي اصطلح علي تسميته «بالانتلجنتسيا» . وهناك الجناح

التجارى من الطبقة الوسطى الذى يتمثل في طبقة التجار التى تملأ شوارع مصر . هذا فضلا عن الجناح الحرفى المكون من الميكانيكية والسباكين وأصحاب محلات الدوكو والسمكرة وغيرهم.

أفلا تعيش هذه الطبقة الوسطى - بأجنحتها الثلاثة - عصرها الذهبى الذى لم تشهده فى أى عصر من عصور التاريخ المصرى؟ أفلا تكسب من المكاسب مالم تكسبه فى حياتها كله؟ وهل يعلم هيكل دخول هذه الطبقة التى يتوهم أنها محاصرة بين الفقر والغنى؟ يكفى أن أضرب له مثلا واحدا، وهو ما خسرته من أموال على يد النصابين من أصحاب شركات توظيف الأموال التى بلغت المليارات، ومع ذلك لم يتأثر الكثيرون من هذه الطبقة بما فقدوه من مدخرات، واستطاعوا تكوين غيرها بدون عناء كبير!

لقد كان على هيكل أن يدرس أولا مقدار الدخل اليومى لكل فرد من أفراد الطبقة الوسطى، قبل أن يتحدث عن الحصار الذى تتعرض له من الفقر، والذى يذكر أنه أوقفها عن الحركة وأعجزها عن النهوض! ولكنه ما يزال يستخدم نفس المصطلحات التى كان يستخدمها أيام الناصرية!

ثم إنه ينسب إلى ما يطلق عليه اسم «الصدمات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة» - وهى صدمات موهومة كما رأينا - دخول مصر فى حلقة مفرغة ودامية من العنف والعنف المضاد، ومن الإرهاب والإرهاب المضاد!

ويقع بذلك فى خطأ فادح، إذ ينسى أن الإرهاب ليس ظاهرة مصرية سببها تلك الصدمات الموهومة، وإنما هو ظاهرة عالمية تقع فى نيويورك وفى لندن وفى باريس وفى مدريد وفى إيطاليا وفى ايرلندا، وفى كل بلد غربى تقريبا مما اصطلح على تسميته بالعالم المتقدم، الذى وصلت فيه رفاهية شعوبه إلى درجة لم يسبق لها مثيل! كما ينسى أن ما تعرض له مبارك قد تعرضت له من قبل المسز تاتشر والبابا بول وكثير من رؤساء العالم الغربى!

على أن الغريب هو ما يطلق عليه اسم «الإرهاب المضاد» !وهو ما يعنى أنه يعتبر مقاومة الدولة للإرهاب لحماية الجماهير المصرية إرهابا مضاداً؟

فهل هذا صحيح؟ إن الإرهاب المضاد الذى يعرفه التاريخ المصرى هو الإرهاب الذى شنه إبراهيم عبد الهادى بعد مقتل النقراشى، وشنه عبد الناصر على الإخوان المسلمين بعد حادث المنشية، حين اعتقل الجميع - أى البرىء والمذنب - ودفع بهم إلى معسكرات التعذيب!

وهو أيضا الإرهاب الذى شنه عبد الناصر على من يستخدمون عقولهم وأقلامهم من المفكرين الذين اختلفوا معه فى الرأى، فأطلق عليهم كلاب حمزة البسيونى وصلاح نصر تلهب ظهورهم بالسياط فى السجن الحربى وتقضى على حياة من تشاء منهم!

ولكن ما يحدث فى عصر مبارك هو مطاردة لمن يحملون السلاح والمتفجرات، ويقتلون الآباء والأمهات والأطفال، ويعتدون على المفكرين والكتاب، فيقتلون فرج فودة، ويطعنون نجيب محفوظ فى العنق، ويغتالون الدكتور رفعت المحجوب، ويحاولون قتل وزير الداخلية ووزير الإعلام ورئيس الوزراء ويتطاولون لاغتيال رئيس الدولة!

فإذا كان ما تفعله سلطات الأمن فى بلدنا لانقاذ مصر من الإرهاب يسميه الأستاذ هيكل إرهابا مضادا، فمن حقنا أن نسأله: فى أى معسكر تقف يا سيد هيكل؟ وفى أى جانب تنحاز؟ وأين كنت أيام الإرهاب المضاد الحقيقى فى عهدك؟ وهل حدث أن مفكرا ساوى بين المجرم ورجل الأمن فى الفعل، فوصف ما يفعله المجرم بأنه إرهاب، ووصف ما يفعله رجل الأمن بأنه إرهاب أيضاً؟

ولكن هيكل يعاود هذه النغمة على نحو يدعو إلى الريبة فى مقاصده، فيتحدث عما تفعله الدولة من «القتل بدون تمييز» ! ويقول - كما ورد فى حديثه لروزاليوسف: «ليس من حق القانون أن يلجأ إلى القتل قبل التحقيق وقبل المحاكمة، وإلا أضاع القانون معناه! كما أن حركة المشانق يجب أن تهدأ، فالحياة أقدس من إهدارها بغير أدلة كافية»!

فهل هذا معقول؟ ألم يحاكم النظام كل من اعتقل من جماعات الإرهاب؟ ألم تبرئ المحاكم البعض وتدين البعض؟ وهل توقفت حركة الإرهاب حتى تتوقف حركة المشانق؟ أليست حركة المشانق متواكبة مع حركة الإرهاب؟ وهل حدث أن بريئا صعد إلى حبل المشنقة؟

وهل حدث أن قتلت الدولة إرهابيا أراد التوبة؟ ألم يقرأ الأستاذ هيكل عن جموع التائبين الذين قبلت الدولة توبتهم، وخرجوا يمارسون حياتهم الطبيعية؟ فأين - إذن - الإرهاب المضاد؟

ثم إن هيكل يغالط مغالطة لا نستطيع تفسيرها إلا بأنه يعيش فى الكهف الناصرى! فهو يقول: «إن هناك حاجة ماسة إلى عقد اجتماعى جديد، فيه نص صريح على حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل الذى توصلت إليه الأمم المتحدة:

التعليم، والتعبير، والصحة، والعمل، والديمقراطية، والثقافة، وحق السعادة أيضا .. وإن هناك حاجة ماسة لاصلاح سياسى ودستورى ينظم العقد الاجتماعى الجديد بحيث يكون محترما وملزما»!

إن هذا الكلام يمكن أن يكون مفهوما لو أن هيكل قاله أثناء عهد عبدالناصر، فيطالب بعقد اجتماعى من هذا النوع ينص فيه على حقوق الإنسان فى التعبير والديموقراطية.. إلى آخره، عندما كان الإنسان المصرى محروما من حق التعبير، وعندما كانت الديموقراطية ملغاة، ولكن هذا القول المعنى له فى عصر مبارك، حيث يستطيع هيكل أن يقول ما لو قاله مفكر فى عهد عبدالناصر لقذف به وراء الشمس! وحيث يستطيع صحفى فاشى أن يرفع صوته فى نقابة الصحفين مخاطبا رئيس الجمهورية قائلا: إذا كنت تزدرينا فإننا نزدريك! فلا يصيبه سوء! ولا تحجزه سلطات الأمن دون الذهاب إلى بيته لينام بين أولاده! ولو كان مثل هذا الصحفى قدحك أنفه لخادم من خدام أحد مراكز القوى فى عهد عبدالناصر لما عرف أولاده أين مكانه!

ثم إن هيكل - بهذا القول - يظهر انعزالا كاملا عما يدور فى هذا البلد فى مجالات التعليم والثقافة! فهو لم يقرأ شيئا عن المعارك

التى يخوضها وزير مثل الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى وزارة التعليم، أو فاروق حسنى فى وزارة الثقافة، من أجل دفع عجلة التقدم فى المجتمع!

ولم يقرأ شيئا عن كتب المواجهة والتنوير التى صدرت من هيئة الكتاب فى العام الماضى لمحاربة فكر التكفير والالحاد، أو مكتبة الأسرة تحت رعاية حرم الرئيس السيدة سوزان مبارك التى تقذف من مطابع هيئة الكتاب كل يوم ١٥٠ألف نسخة من أمهات الكتب التى كتبها مفكرون مصريون بسعر جنيه واحد للكتاب! بمجموع ١٢مليون كتاب فى أقل من شهرين!

ومن هنا، حين يتحدث هيكل عن الحاجة إلى عقد اجتماعى فى عصر مبارك «ينص فيه على حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل» فإنه يطلق كلمة حق يراد بها باطل، وهذا الباطل أن مثل هذا العقد غير موجود حاليا فى مصر، وأنه كان موجوداً فى أيام عبدالناصر! مع أن هذا العقد الاجتماعى قد طبقه مبارك منذ ولى الحكم، فقد أطلق سراح المعتقلين فى بداية حكمه، وكا ن السيد هيكل على رأسهم!

ولو أبقى مبارك هؤلاء المعتقلين حيث وضعهم السادات، لما أتيحت للسيد هيكل الفرصة ليقوم بهذه المغالطة!

كذلك أطلق مبارك حرية الرأى بلا حدود، إلى حد أن أجمعت آراء قادة الرأى فى المجلس الأعلى للصحافة، وفيهم رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة، على نقد الممارسات الصحفية التى تمثلت فى «ظهور موجة من الاختلاق والأكاذيب وعدم الدقة وتعمد الإثارة فى صياغة الأخبار، وحدوث فوضى فى مطابخ بعض الصحف»، الأمر الذى «يمس مصداقية الصحافة المصرى، ويهدد بفقدها المكانة العالية التى تبوأتها على امتداد الوطن العربى كله، ويؤدى إلى أن تفقد مصر ثروة قومية هائلة».. إلى آخره!

على أن الأستاذ هيكل يتابع مغالطاته، فهو ينعى على نظام مبارك أنه لم يوظف «اللحظة العاطفية»، التى سارع المصريون بتقديمها للرئيس فرحا بنجاته من الاغتيال، توظيفًا مستنيرا، وإنما وظفها فى استمرار الأوضاع كما هى! مما يمثل - حسب قوله - «خطرا فظيعا»!

ثم يقارن بين «لحظة جمال عبدالناصر العاطفية» فى أكتوبر ١٩٥٤ ولحظة مبارك

العاطفية، فيقول: إن لحظة جمال عبدالناصر استغلت بصورة مناسبة، ولكن لحظة مبارك لم تستغل!

وفى حدود علمى ــ كمؤرخ ــ أن الاستغلال الوحيد الذى استغله عبدالناصر «للحظته العاطفية»، هو ماتلا ذلك مباشرة من فرضه عهد إرهاب على مصر لم تشهد مصر أشد منه سوادا! وقيامه بحركة اعتقالات واسعة النطاق بين صفوف الإخوان المسلمين!

فهل كان هيكل يريد من مبارك أن يستغل لحظته العاطفية نفس الاستغلال، فيعتقل الإخوان المسلمين من جديد، ويعتقل معهم البرئ والمذنب من جماعات التكفير، ويدفع بهم إلى معسكرات التعذيب، ويطفئ مصابيح حرية الرأى فيزج بمخالفيه من أصحاب القلم فى السجون، ويفرض الرقابة على الصحف، ويحل مجلس نقابة الصحفيين؟ ـ فإذا لم يحسن استخدام لحظته العاطفية على هذا النحو، وإذا هو وظفها فى استمرار الأوضاع قبل تعرضه للخطر، يكون قد عرض البلاد لخطر فظيع؟

ثم إن الأستاذ هيكل يتصور «التغيير» دائما فى الصورة التى شاهدها بنفسه فى عصر عبدالناصر! ويتصور «الجمود» فيما يحدث فى عصر مبارك من

استمرار وزارة عاطف صدقى فى الحكم من ١١ نوفمبر ١٩٨٦ حتى الآن!

وفى ذلك يقلب الآية رأسا على عقب، فيتصور الاستقرار الوزارى جمودا، والتغيير الوزارى المتلاحق حركة وبركة! مع أن الأمر هو على العكس تماما.

ففى عصر عبدالناصر، وعلى الرغم من ثبات نظام الحكم وعدم وجود أحزاب سياسية، كان التغيير الوزارى يتم - فى أحسن الأحوال - كل عام تقريبا! ويقل عن ذلك فى ظروف أخرى، كما حدث فى الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى ٨مارس ١٩٥٤ عندما عرفت مصر خمسة تغييرات وزارية متلاحقة! وهو مايعنى استحالة تحقيق أى إنجاز فى وزارة من الوزارات! ثم جمع عبدالناصر بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة فى أربع وزارات متعاقبة، واستمر فى الوزارة التى أعقبت الانفصال منذ ٢٨ يونيو ١٩٥٦ حتى ٢٨سبتمبر ١٩٦٢، ومع ذلك شكل فى هذه الفترة القصيرة خمس وزارات! فضلا عن التعديلات الوزارية!

ومعنى ذلك أنه لا يكاد وزير يهتضم عمل وزارته حتى يفاجئه التغيير الوزارى بعد أشهر، ليأتى غيره ويمر بنفس التجربة! ففى فترة ١٨ عاما منذ قيام ثورة يوليو حتى وفاة عبدالناصر، تألفت ١٨ وزارة، منها ١٣ وزارة لم تكمل عاما واحدا فى الحكم! ووزارتان فقط أكملتا عامين! ومن البديهى

أن لا يمكن لأى وزير أن يحقق انجازا ذا قيمة إذا كانت مدة بقائه فى الوزارة بضعة أشهر يقضيها فى قلق على منصبه!

وقد تزايد الأمر سوءا فى عهد السادات، فقد تألفت فى فترة حكمه التى امتدت ١١ عاما تقريبا، ١٥ وزارة، لم تكمل ١٣٠ وزارة منها عاما واحد فى الحكم!

وكانت النتيجة أنه عندما اغتال الإرهاب السادات فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، كانت البنية التحتية للاقتصاد المصرّى منهارة، وكانت وسائل الاتصال والمواصلات والسكك الحديدية ومجمل مرافق البلاد فى حالة تهالك وتداع، وكان الصرف الصحى قد أصبح فى خبر كان!

ولم يبدأ الاستقرار الوزارى المثمر إلا فى عصر مبارك. وهو ما مكن الوزراء من التخطيط والتنفيذ والانجاز، فاستطاع مبارك إعادة بناء البنية التحتية التى كانت متهرئة، ونقل مصر من حالة الدولة المتخلفة التى لا تفترق كثيراً عن أية دولة أفريقية متخلفة، إلى مستوى الدولة الحديثة كما تعرفها النظم السياسية فى العالم، حتى استطاعت أن تعقد

أعظم المؤتمرات العالمية، مثل المؤتمر الدولى للسكان، على مستوى لايفترق عما يحدث فى أعظم البلاد فى العالم تقدماً.

ولكن الأستاذ هيكل لا يرى شيئاً من ذلك على الإطلاق، لأنه يعيش فى كهفه الناصرى، فعلى حد قوله: «عرابى كان له مشروع حضارى، وكان لعبدالناصر مشروعه، أما الآن فقولوا لى: من أنتم؟ دولة رجال أعمال؟ دولة حريات؟ دولة عدالة اجتماعية؟ قولوا لنا ما فى تفكيركم؟ لابد أن يكون لنا مشروعنا الحضارى واضحاً كالشمس»!

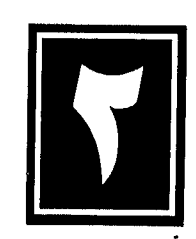
وهذا الكلام مؤسف حقاً، وفيه تغييب لعقل ووعى الجماهير المصرية! فهو لا يرى فى كل النهضة المصرية التى تحققت فى عصر مبارك مشروعاً حضارياً يساوى المشروع الحضارى لعبدالناصر! وينسى أن ما أنفق على البنية التحتية فى عهد مبارك يساوى ما أنفق على السد العالى مئات المرات! وكذلك أيضاً ما أنفق على التعليم وعلى الثقافة والتحديث!

كما يرتكب مغالطة فادحة فيقول: إن المشروع الحضارى هو أن يكون الإنسان المصرى محترماً فى الداخل، وعلى حد قوله: «كيف يمكن للعالم فى الخارج أن يحترمك إذا لم تكن محترماً ـ كمواطن ـ فى الداخل؟ كيف؟»

وينسى أنه ـ بذلك ـ قد طعن مشروع عبدالناصر الحضارى فى الصميم! فهل كان النظام الناصرى يحترم المواطن المصرى وهو يحرمه من نعمة التفكير، فإذا فكر بما لا يتفق مع تفكير النظام الحاكم سيق به إلى معسكرات التعذيب؟ وهل يتصور أن العالم فى الخارج كان يحترم المواطن المصرى فى عهد عبدالناصر وهو يعرف أنه مقهور فى الداخل، تتلقفه معتقلات عبدالناصر فى أبوزعبل والقلعة والواحات وغيرها على امتداد مساحة مصر إذا هو مارس حقه فى التفكير؟

ومن هنا فإنا نناشد الأستاذ هيكل ـ الذى نكن له التقدير ـ أن يخرج من كهفه إلى ضوء الشمس، ليرى ما تحقق فى عصر مبارك من مشروع حضارى لم يشهده تاريخ ثورة يوليو كله! ويعرف أن عصر القهر والإرهاب المضاد قد مضى إلى غير رجعة! وأن الإنسان المصرى يستطيع اليوم أن يرفع رأسه شامخاً ليقول رأيه غير هياب ولا وجل، لأنه يعرف أن عصر حمزة البسيونى وصلاح نصر قد انتهى غير مأسوف عليه!

■ ■



يبدو أنه علينا متابعة الأستاذ محمد حسنين هيكل، للسبب الذي ذكرته في مقالي: «هيكل والكهف الناصرى» وهو أنه كاتب مهم، ومقروء، ومن الخطورة إهمال ما يسوقه من قضايا لا تتفق مع الحقائق التاريخية، أو تشوه صورة النظام السياسي الذي يعارضه في كل توجهاته وهو نظام مبارك.

ولعلى في مقالي السابق قد تناولت بالتفنيد بعض التحليلات غير الموفقة للأستاذ هيكل فيما يتصل بمفهومه للطبقة الوسطى المصرية، وإدانته لما تقوم به سلطات الأمن في بلدنا في إنقاذ مصر من الإرهاب، واعتباره ذلك «إرهاباً مضاداً»! ومغالطاته الخاصة بحاجة مصر إلى عقد اجتماعي ينص فيه على حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل، للإيعاز بأن الإنسان المصرى في عصر مبارك محروم من حقوق الإنسان! وزعمه أن مبارك لم يوظف اللحظة العاطفية، التي سارع المصريون بتقديمها له فرحاً بنجاته من الاغتيال. توظيفاً مستنيراً كما وظف عبدالناصر لحظته العاطفية!

إلى آخر ما ساقه الأستاذ هيكل فى مهاجمته للنظام وتشويه صورته.

وفى الجزء الثانى من حديث هيكل لروزاليوسف يُظهر اتجاهاً خطيراً ومؤسفاً يخفيه هيكل تحت تلافيف وأغلفه خادعة، تريد أن تقنع الجماهير المصرية بمسئولية نظامنا السياسى عن الإرهاب، ورفع هذه المسئولية عن القائمين به - أفراداً كانوا أو نظماً حاكمة!

ولعلنا لا نفترى على الأستاذ هيكل فى هذا الاستنتاج، فلدينا نصوص كلامه فى روزاليوسف شاهد عدل على صحة ما نقول:

ففى تدليله على فشل نظامنا السياسى فى استغلال لحظة التفاف الأمة حول الرئيس مبارك، يفاجئنا بالزعم بأن مصر اتجهت إلى محاربة السودان بعد محاولة الاغتيال! وعلى حد قوله: «وجدنا أنفسنا مندفعين فى طريق محاربة السودان!».

وبهذا الزعم يرفع هيكل عن السودان كل مسئولية عن الحادث، وعما يصل مصر عن طريقه من متفجرات تستخدمها جماعات الإرهاب فى قتل المواطنين المصريين الأبرياء، ويدفع ثمنها رجال الأمن، وكان آخرها الكم الهائل من الأسلحة التى ضبطتها جهات الأمن فى كوم أمبو،

والتى بلغ حجمها بالإضافة إلى الكميات التى تم ضبطها فى مواقع أخرى، نصف كميات الأسلحة التى تم ضبطها فى عام ١٩٩٥!

وفى الوقت نفسه يتجاهل هيكل ما صدر من تصريحات السلطات المصرية العليا حول عدم نيتها فى استخدام القوة أو الحرب فى حسم الخلافات، حرصاً على العلاقات التاريخية بين البلدين!

ويتجاهل - أكثر من ذلك - إقدام حكومة السودان على تصفية دور مصر الطبيعى والتاريخى فى جنوب الوادى الممثل فى المؤسسات التعليمية الجامعية والمدرسية، ونيلها من مؤسسات الرى، وتلويحها باستخدام مياه النيل كورقة ضغط وتهديد على نحو يتعارض مع المواثيق الدولية والإقليمية.

يتجاهل هيكل كل ذلك، ويزعم أن مصر «اندفعت فى طريق محاربة السودان»! فهل هذا معقول وباسم من يتكلم: باسم النظام المصرى أم باسم نظام البشير والترابى؟

على أن هيكل يصدق نفسه، وينطلق من ذلك إلى مهاجمة دعاة الحرب فى مصر مع السودان، ويحذرهم من

مخاطر غزو السودان بقوله: «إن الذين يطالبون بأن نقاتل السودان.. ألا يعرفون أنك حتى تقترب من الخرطوم ستقطع حوالى ١٥٠٠كيلومتر فى العراء على مجرى النيل، وتصبح عرضة لحرب عصابات ليس لها حل، ثم دم بينك وبين السودانيين»؟

وهذا القول فيه من الهزل أكثر مما فيه من الجد! وربما كان أكثر الافتراضات فيه هزلاً هو ما يتصوره هيكل من أنه لو قامت مصر بغزو السودان فسوف تصبح القوات المصرية عرضة لحرب عصابات فى العراء على طول ١٥٠٠كيلومتر على مجرى النيل! مع أنه لو وقعت هذه الحماقة بالفعل فلن تجد القوات المصرية فى طريقها سوى مظاهرات الترحيب والابتهاج بقرب انتهاء الغمة التى يمثلها حكم البشير والترابى!

ولقد شاهدت بنفسى طرفاً من هذه المظاهرات السودانية فى حديقة قصر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، عندما أتت جموع السودانيين فى مصر تعرب عن ابتهاجها بنجاة الرئيس مبارك من محاولة الاغتيال الغادرة، بواعز من نفسها وليس بتحريك من سلطة.

وكادت الدموع تطفر من عينى وأنا أسمع هذه الجموع تهتف: «تحيا وحدة وادى النيل»! وهو الهتاف الذى ردده الشعبان: المصرى والسودانى عشرات السنين، قبل أن يقفز ضباط يوليو إلى الحكم، ويخمدوا هذا الهتاف، ويقضوا على أمل الوحدة فى صدر الشعبين بصراعهم غير المسئول على السلطة، وخلعهم اللواء محمد نجيب الذى كان يمثل رمز الوحدة المصرية السودانية.

ومع ذلك يستعين هيكل بالتاريخ، متصوراً أن الشعب المصرى لا يقرؤه! محاولاً أن يعقد مقارنة بين ما يزعمه من مسئولية نظام مبارك عن سوء العلاقات المصرية السودانية، وحرص النظم السابقة على حسن هذه العلاقات!

فيقول إنه على مدى العهود المختلفة، منذ عهد محمد على، وفى عصر الملك فؤاد وفى عصر الملك فاروق، كانت هذه العهود حريصة على «ألا تتورط بأي حال من الأحوال ولاتدخل فى صراعات ولا خناقات محلية فى تلك المنطقة الحيوية بالنسبة لنا والقريبة من منابع النيل». وأن هذا هو ما حدث بعد ثورة يوليو، فقد «حافظت مصر فى السودان على علاقاتها بكل القوى، لا تقطع مع أحد، ولا تعادى أحداً،

ولا تدخل طرفاً فى عداء الصراعات الموجودة هناك»! .. إلى آخره.

وكل هذا الكلام غير صحيح تاريخياً!

فبالنسبة لمحمد على، فإن فتحه للسودان كان السبب الأساسى فيه هو تورط محمد على فى الصراعات والخناقات المحلية فى السودان! فقد لجأت إليه الزعامات السودانية من أمثال ادريس ود نصر من البيت السنارى، ومعه زعماء فازوغلى، ونصرالدين ملك الميرقاب الذى طرد من الحكم، وبشير ودعقيد، أحد الزعماء الجعليين، وأبو مدين المطالب بعرش دارفور، وذلك لمطالبة محمد على بإعداد جيش لفتح السودان! وقد استجاب لهذه الرغبة.

وهنا يعيد التاريخ نفسه بوجود الزعامات السودانية المعارضة لحكم البشير والترابى حالياً فى مصر، وهى تهتف بوحدة وادى النيل! وهو ما يعنى نفس الغرض الذى قدمت لأجله الوفود السودانية إلى محمد على! ولكن من سوء الحظ أن عصر مبارك ليس هو عصر محمد على، فقد رأينا كيف ثار العالم عندما عمد النظام العراقى إلى غزو الكويت تحت شعارات الوحدة، ولم يكن الأمر كذلك فى عهد

محمد على، فقد كانت كل من مصر والسودان تحت السيادة العثمانية، ولم يكن السودان دولة مستقلة ذات سيادة تحميها المواثيق والمعاهدات الدولية.

وفى العهود التالية كانت مصر متورطة فى كل النزاعات المحلية فى السودان، بحكم وحدة وادى النيل وسيادة مصر على أراضى كل من مصر والسودان. وكان من الطبيعى أن تعارض مصر دعاة الانفصال المتعاونين مع الاحتلال الإنجليزى، وتشجع دعاة الوحدة.

ففى عام ١٩٢٠ قامت حركة «جمعية الاتحاد» فى السودان تدعو إلى الاستقلال التام لمصر والسودان، وقامت حركة الملازم أول عبداللطيف عام ١٩٩٢ لتنبيه مواطنيه إلى محاولات الإنجليز فصل السودان عن مصر، وتأسست جمعية اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ لإشراك السودانيين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار. وكان من الطبيعى أن تكون مصر مع الميرغنية فى وجه المهدية، بكل ما يمثله ذلك من تورط فى النزاعات المحلية.

وعندما قامت ثورة يوليو حدث نفس الشئ. فلم يكن فى وسعها ـ كما يزعم هيكل ـ أن «تحافظ على علاقتها بكل القوى لا تقطع مع

أحد ولا تعادى أحد»، بل أخذت تساند الحزب الوطنى الاتحادى المنادى بوحدة وادى النيل فى وجه دعاة الانفصال فى حزب الأمة المتحالفين مع الإنجليز.

وكانت الظروف وقتذاك مهيأة على نحو لم يسبق له مثيل، بفضل وجود رمز لوحدة وادى النيل على رأس ثورة يوليو، وهو اللواء محمد نجيب.

فحتى ديسمبر ١٩٥٣، كانت اتجاهات الرأي العام السودانى تؤكد وحدة وادى النيل، وكانت الانتخابات التى جرت فى السودان فى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ قد أسفرت عن فوز الحزب الاتحادى بـ٥١ مقعداً من ٩٧ مقعداً فى مجلس النواب، وحصل على ٢٢ مقعداً من ٣٠ مقعداً فى مجلس الشيوخ، وبذلك باتت مسألة تقرير مصير السودان لمصيره محسومة لحساب وحدة وادى النيل.

على أن الاتجاه الدكتاتورى لثورة يوليو قلب الآية رأساً على عقب، وألقى بالرعب فى قلب السودانيين من الوحدة. فقد اشترك الزعماء السودانيين مع المصريين فى مقاومة الاتجاه الدكتاتورى للثورة، وعندما عمد ضباط يوليو إلى ضرب رمز الديمقراطية المصرية وزعيم

أكبر حزب سعبى فى البلاد وهو مصطفى النحاس، وأرادوا استبعاده من رئاسة الوفد فى عملية تنظيم الأحزاب الصورية التى اخترعوها، كتب الزعيم السودانى محمد أحمد محجوب مقالاً فى جريدة «المصرى» يطعن فى هذا الاستبعاد. وأدلى اسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين المتحمسان للوحدة مع مصر بتصريحات فى جريدة «المصرى» يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ يعارضان اتجاه الضباط لاستبعاد النحاس من رئاسة الوفد. وهكذا اشتركت القوى الوطنية الديموقراطية فى السودان مع القوى الوطنية الديموقراطية فى مصر فى مقاومة الحكم المطلق.

فى ذلك الحين كان وجود محمد نجيب فى رئاسة الجمهورية عاملاً مطمئناً، وهو ما انعكس أثره فى انتخابات نوفمبر وديسمبر كما ذكرنا. ولكن هذه الآمال سرعان ما خبت بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ التى قدم فيها محمد نجيب استقالته من مجلس قيادة الثورة. فقد قدم هذه الإستقاله بعد أن شددت الثورة قبضتها على القوى الوطنية والتقدمية، عن طريق إلغاء الأحزاب، ومصادرة أموالها، والزج

بمعارضيها فى السجون، والاصطدام بجماعة الإخوان المسلمين وحلها فى ١٤يناير، واعتقال فريق كبير من زعمائها وعلى رأسهم المرشد العام.

وعندئذ خشى السودانيون على أنفسهم من الخضوع لهذه الدكتاتورية العسكرية إذا هم اختاروا الوحدة، وكان من الطبيعى أن يظهر أثر هذا الشعور فى حزب الأمة بصفة خاصة أولاً، ثم ينتقل سريعاً إلى الحزب الوطنى الاتحادى، فلم تعد قضية الاتحاد مع مصر قضية تحرر، بل أصبحت قضية عبودية، صحيح أنها عبودية يشترك فيها الشعبان المصرى والسودانى على قدم المساواة، ولكنها عبودية!

وقد كان ذلك ما نقل الحزب الوطنى الاتحادى من الاتجاه الوحدوى إلى الاتجاه الانفصالى! فقد أوقف إسماعيل الأزهرى الصحف الاتحادية، ورفض إرسال الضباط السودانيين للتدريب فى مصر، وأرسلهم إلى إنجلترا، ورفض ما رصدته مصر من مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية فى السودان.

ثم أقيل اللواء محمد نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية بعد حادث المنشية الشهير، وخلص الحكم لعبدالناصر. وهنا حذر محمد نجيب معتقليه من مغبة هذه الإقالة على الوحدة المصرية السودانية، فعندما جاء عبدالحكيم عامر وحسن إبراهيم ليبلغاه بخبر إقالته، قال لهما: «أنا لن أستقيل الآن حتى لا أصبح مسئولاً أمام التاريخ عن ضياع صلة السودان بمصر، أما إذا كان الأمر إقالة، فمرحباً، لأنكم تعفوننى من مسئولية لم يعد يحتملها ضميرى».

وقد كان نتيجة لذلك أن ألف إسماعيل الأزهرى لجنة لدراسة شكل الحكم المقبل، وقد انتهت اللجنة إلى قرار بالتخلى عن مسألة الاتحاد مع مصر، ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك!

وهنا توهم ضباط يوليو عديمو الخبرة أنهم يتعاملون مع حزب مصرى من الأحزاب التى ألغتها ثورة يوليو! فدخلوا فى صراع شديد مع اسماعيل الأزهرى، وحاولوا تأليب بعض أعوانه عليه، وعمدوا إلى استخدام الأموال وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب، بل إثارة الجنوبيين ضد الأزهرى كوسيلة من وسائل الضغط!

على أن إسماعيل الأزهرى واجه التحدى بأسلوب مثير. فيقول الكاتب أحمد حمروش إنه وقف فى أحد اللقاءات الجماهيرية خطيباً قائلاً: «إن لحم اكتافى من مصر، وقد دخلتها لابساً «حذاء كاوتش»، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون فى مصر؟ وصرخت الجماهير: «لا .. لا»!

هذه هى القصة المحزنة والمخزية لثورة يوليو، التى سببت انفصال السودان عن مصر، وأدت بالعلاقات بين مصر والسودان إلى الوضع الحالى فى عهد البشير والترابى الذى يهدد الأمن القومى - وليست تلك القصة الهزلية التى يسوقها الأستاذ هيكل لتحميل نظام مبارك مسئولية تهديد الأمن القومى المصرى، بينما هو يجلس مسترخياً فى مصيفه على الساحل الشمالى على بعد ثلاثمائة كيلومتراً من القاهرة، حيث سعت إليه روزاليوسف لتجرى معه ذلك الحديث، وهى القصة التى يختمها بقوله متحسراً على أيام زمان: «كنا نصون مصالحنا فى هذه المنطقة بالتواجد الحضارى»!

ثم ينسى هيكل أن عبدالناصر أراد فى يوم أن يصون مصالح مصر بالقوة المسلحة فى ظروف مماثلة لما يحدث حالياً فى حلايب! وهو

ما يرويه مصدر متعاطف مع ثورة يوليو، وهو فتحى رضوان الذى كان وزيراً للارشاد القومى فيقول:

«كان المجلس مجتمعاً فى قصر القبة، وكان من بين الوزراء نائب وزير لشئون السودان، هو المرحوم عبدالفتاح حسن (أحد الضباط الذين تعاونوا فى موضوع السودان مع مجلس قيادة الثورة). وفى خلال انعقاد المجلس، تبادل عبدالناصر مع المرحوم عبدالفتاح حسن بعض العبارات بصوت منخفض، إذ لم تكن الغاية إشراك المجلس فى الموضوع، ولكن هذا الهمس الجانبى طال بعض الشئ، مما أحوج طرفيه إلى رفع الصوت قليلاً، قليلاً، حتى أصبح من الممكن أن يسمعه سائر الأعضاء، ولاسيما الذين كانوا قريبين من موضع الرئيس فى الجلسة، وكنت من هؤلاء.

«ففهمت أن الأمر يتناول موقعاً صغيراً على البحر الأحمر على الحدود المصرية ـ السودانية، لا أدرى إذا كان «رأس علم» أو «علبة»، ولكنه، على كل حال، فى هذا الموضع.

«وفهمت أن السودانيين يعتقدون أن هذا الموقع سودانى، وأن الجانب المصرى يعارضهم فى هذا الاعتقاد، وأن الأمور تأزمت بين الطرفين حتى كاد الموقف يشتد، فقد أرسل السودان قوة عسكرية.

«وكان رأى عبدالناصر أن يتشدد المصريون مع السودانيين، وأن يقابلوا القوة العسكرية السودانية بقوة تفوقها. فقلت ـ متداخلاً فى الحديث بغير دعوة من أحد. «المفهوم أن فى السودان انتخابات، والانتخابات بطبيعتها موسم للمزايدات، وإلهاب الموقف على الحدود المصرية السودانية الجنوبية فى هذه الفترة سيدعو جميع الأحزاب إلى التسابق فى إظهار التمسك بهذا الموقع، وستكون حماسة الأحزاب الموالية لمصر أشد من حماسة الأحزاب المعادية، لأن نقطة ضعف الأحزاب الموالية أنهم يجاملون مصر على حساب السودان. ولهذا، فأنا أقترح أن نهدئ الأمور على الحدود ما استطعنا، مادامت القوة السودانية لم تصل إلى الموقع المتنازع عليه، فيبقى الأمر على حاله حتى تنتهى الانتخابات، ونحل المشتركة بالتفاهم.

«فرد على عبدالناصر قائلاً: بل العكس هو الصحيح، فإن الأحزاب الآن تخشى جميعاً أن تغضبنا حتى لانتدخل فى الانتخابات ضدها وهذه الخشية ستجعلنا أقدر على الظفر بما نطلب!

«وعدت أشرح وجهة نظرى بتفصيل أكبر. واستمر الأخذ والرد فترة، ثم انتهت المناقشة إلى أن صدرت أوامر

عبدالناصر للمرحوم عبدالفتاح حسن، بأن يتناول الموضوع بحزم!

«وفى اليوم التالى، علمت أن القوة المصرية التى أمرت بالتقدم، وجدت نفسها أمام قوة سودانية ضخمة، وأن الإصرار من جانب مصر، لن تكون له إلا نتيجة واحدة هى أن يقوم بين مصر والسودان نزاع مسلح ـ أى حرب ـ مهما تكن صغيرة إلا أن أحداً لم يكن يدرى عاقبتها لو أن نارها اندلعت.

«وتراجعت مصر، وسط صراخ وتهديد من جميع الأحزاب السودانية، وفى مقدمتها الأحزاب الاتحادية الموالية لمصر، والمحبة لها!

«ولما أعلنت هذه النتيجة لعبدالناصر، اكتفى بقوله: «هارد لك»!*

هذه هى الحقائق التاريخية فى قضية تهديد الأمن القومى المصرى من ناحية السودان التى يلقى هيكل بمسئوليتها على عاتق نظام مبارك،كما ترويها الوثائق، وهى توضح أن ثورة يوليو هى التى تتحمل مسئوليتها أمام التاريخ، وليس نظام مبارك، ولكن هيكل لا يراها من كهفه الناصرى!

■ ■

* hard luck





كلما قرأت هيكل شعرت بأهمية الدور الذى يلعبه التاريخ فى تكوين الوعى السياسى الصحيح لدى المواطن المصرى، وأدركت مدى ماتستفيده أحزابنا المعارضة من غياب هذا التاريخ الصحيح فى معركتها ضد النظام الحالى، فى اثبات وجودها ونفى وجوده. وهذا هو ما يضطرنى دائما إلى التصدى لكل محاولة من هذا النوع لاتحترم التاريخ وتتجاهل حقائقه ووقائعه.

ومن هنا فقد أثارنى حقا ماساقه الأستاذ هيكل - فى حديثه لروز اليوسف - فى تحميل نظامنا مسئولية تدهور علاقة مصر مع السودان، «واندفاعنا» - حسب تعبيره - «فى طريق محاربة السودان»! رغم تأكيدات رئيس الدولة على استبعاد فكرة الحرب مع السودان!

وفى الجزء الثالث من حديث هيكل «يعيد ويزيد» فى هذه النقطة على نحو يثير الريبة فى مقاصده! فقضية الحرب غير مطروحة أصلا، ولكنه يتحدث عن شروط الحرب

مع السودان كأن الجيوش المصرية تتأهب لغزو السودان حاليا! ويتساءل: «ماذا جرى لنا؟ كانت جيوشنا العاطفية والتعليمية والثقافية والسياسية موجودة هناك فى الخرطوم، ماذا حصل؟ لماذا نريد استبدال جيوش المدافع بجيوش الحضارة؟ التاريخ هو الذى كان يحارب معارك مصر فى السودان، هل نريد أن نستبدل القنابل والنار بالتاريخ؟».

ونحن نسأل الأستاذ هيكل: هل كان نظامنا السياسى حقا هو الذى سحب جيوش مصر العاطفية والتعليمية والثقافية والسياسية الموجودة فى الخرطوم، ليستبدل بها جيوش المدافع، أو أن نظام البشير والترابى هو الذى طرد هذه الجيوش الحضارية من السودان ليجر نظامنا السياسى إلى استخدام البديل المتمثل فى جيوش المدافع؟

اننى أحتكم معه إلى الحقائق والوقائع القريبة العهد التى يعرفها جيدا، وأستشهد ببيان حزب ليس هو الحزب الوطنى بحال من الأحوال، وإنما هو الحزب الناصرى الذى ينتمى إليه فكريا وعاطفيا. فماذا يقول بيان الحزب الناصرى، بعد اجتماع دام ست ساعات يوم الخميس ١٣يولية ١٩٩٥، احتلت فيه مناقشة العلاقات المصرية.

السودانية «الجزء الأكبر»؟ ـ على حد قول الحزب ـ لقد قال هذه العبارة التى أهديها إلى السيد هيكل:

«إن إقدام حكومة السودان على إعاقة دور مصر الطبيعى والتاريخى فى جنوب الوادى، بخنق المؤسسات التعليمية الجامعية والمدرسية، والنيل من مؤسسات الرى، والتلويح باستخدام مياه النيل كورقة ضغط وتهديد بما يتعارض مع المواثيق الدولية والاقليمية ـ كل ذلك تجاوز حدود أى خلاف ينبغى ألا يحدث»!

واذا كان الوضع على هذا النحو، كما يصفه بيان الحرب الناصرى، فلماذا ـ اذن ـ يقلب هيكل الحقائق، ويزعم أن نظامنا السياسى هو الذى يريد أن يستبدل بجيوش الحضارة جيوش المدافع؟ ويستبدل القنابل والنار بالتاريخ؟ أليس هذا هو مادفعنا إلى أن نسأله فى مقالنا السابق: مع من تقف ياسيد هيكل.

على أن السيد هيكل يواصل اعتداءاته على التاريخ، فينسب التناقضات العربية ـ العربية حاليا إلى مخطط اسرائيلى! ويروى أنه فى كتابه: «الحل والحرب» كتب أن «موشى ديان كان من شروطه للسلم الحفاظ على أمن إسرائيل، لكن أمن اسرائيل ـ كما كان يراه ديان ـ هو أن

يدخل العرب فى تناقضات أمنية بعيدا عن اسرائيل.. ديان كان يحلم بأن ينشغل كل بلد عربى بتناقض آخر بعيدا عن اسرائيل، شوف! مصر الآن مشغولة بالسودان، سوريا مشغولة بالعراق، العراق مشغولة بالكويت، والكويت مشغولة بالأردن، والأردن مشغولة بقطر، وقطر مشغولة بالسعودية، والسعودية مشغولة باليمن.. الخ، ثم هبت صيحة جديدة: ايران هى العدو - وكل ذلك لصالح اسرائيل، ولصالح أمنها، ونحن غافلون، لانقرأ ماحولنا، ولا نفهمه، ولا نفرزه، لانحاول أن نقول من نكون؟ وماذا نريد؟ وكيف نتعامل مع ما حولنا؟».

ثم يضيف هيكل إنه «لو لم يكن مايجرى مؤامرة، فهو على الأقل غفلة من جانبنا»!

ونحن نسأله بدورنا: ألم تكن ثورة يوليو هى المسئولة عن تفاقم هذه الأوضاع العربية؟

دعنى أذكره بالعلاقات المصرية العربية فى عهد عبد الناصر، وترديها إلى الوضع الذى دعا بعض المؤرخين إلى أن يطلقوا عليها اسم: «الحرب العربية الباردة» من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠! فأذكره بمعارك عبد الناصر مع سوريا، ومع العراق، ومع المملكة العربية

السعودية، ومع الأردن، وحربه فى اليمن، إلى آخره..!

فهل كان عبد الناصر ينفذ مخطط ديان ويحافظ على أمن اسرائيل، أو أنه كان غافلا؟

إننى أسأل الأستاذ هيكل - وقد كان من أركان نظام عبد الناصر - من المسئول عن تغيير شعار ثورة يوليو للوحدة العربية من «وحدة الصف» إلى «وحدة الهدف»؟ واشتراط قيام ثورات اجتماعية فى البلاد العربية لدخولها فى وحدة مع مصر، بعد أن كانت وحدة الصف كافية فى الماضى؟ ومن المسئول عن تقسيم البلاد العربية إلى دول تقدمية ودول محافظة ورجعية؟ ومن المسئول عن استخدام اذاعة صوت العرب فى تأليب الشعوب العربية ضد حكامها «الرجعيين الانتهازيين»؟

اننى أدعوه إلى قراءة هذه الفقرة فى فصل الوحدة العربية من الميثاق، وهى تقول:

«إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات. إنّ مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة إلى

مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة»!

وأسأله: من هو المسئول عن كتابة الفقرة التالية فى الفصل نفسه من الميثاق، التى تبيح للجمهورية العربية المتحدة التدخل فى شئون البلاد العربية لتغيير نظامها الاجتماعى، والتى تقول: «إن الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى (!) ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجج البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلاً منها فى شئون غيرها»!

فهل كان عبدالناصر، وهو زعيم وطنى عظيم لا يرقى الشك إلى وطنيته، ينفذ مخطط ديان وهو يصدِّر الثورة إلى البلاد العربية، ويفجر تناقضات بينها وبين مصر لم يسبق لها مثيل فى طول التاريخ العربى، وكل ذلك فى وقت كانت متطلبات الصراع العربى الإسرائيلى تدعوه إلى لم شمل الدول العربية لتقف صفاً واحداً أمام إسرائيل! أو أنه كان غافلاً؟ وهما الخياران اللذان وضعهما هيكل أمامنا؟

وأين ذهبت اليوم تلك الثورة الاجتماعية التى ألّح عليها عبدالناصر، وكانت سبباً فى اشتعال الحرب الباردة بين البلاد العربية على

نحو تتضاءل إلى جواره التناقضات العربية/
العربية الحالية؟

وفى المقابل نسأله هذا السؤال: ألم تكن سياسة مبارك هى التى لمت شمل البلاد العربية حول مصر، وهى التى تعمل دائباً على رأب الصدع كلما اشتدت أزمة بين بلد عربى وآخر؟ ومن هو الذى يعمل على انقسام البلاد العربية وزيادة التناقضات بينها، أليست هى النظم التى يدافع عنها هيكل: نظام صدام حسين فى العراق الذى حفر أخدوداً لايعبر بين البلاد العربية وبلاد البترول الخليجية، ونظام البشير والترابى فى السودان الذى يعمل على تصدير الثورة الإسلامية إلى مصر، ويدرب الإرهابيين على أرضه، ويصدر السلاح إليهم فى مصر لقتل المواطنين الأبرياء ورجال الشرطة، الذين يصف هيكل عملهم لحماية الجماهير بأنه «إرهاب مضاد»؟!

ثم يطالب هيكل النظام السياسى بالتغيير! ويتساءل: «ما هى موجبات الاحتفاظ بهذا النوع من المسئولين فى الحكومة؟ إن معظم من نراهم على الساحة الآن هم بقايا مرحلة فاتت»!

أى أن هيكل يصف وزراء حكومة عاطف صدقى، الذين نقلوا مرافق مصر من الخراب إلى العمار، ونقلوا مصر من

حالة دولة تعيش فى العصر العثمانى بعد أن قضت الحروب العربية الإسرائيلية على ثروتها ومرافقها، إلى حالة دولة تعيش فى العصر الحديث ـ بأنهم بقايا مرحلة فاتت!

أليس معنى ذلك أن السيد هيكل مازال يعيش فى الكهف الناصرى، ولايريد أن يخرج إلى نور الشمس ليرى التغيير العمرانى والحضارى الذى يحدث على أرض مصر؟

ولكن هيكل لا يلبث أن يكشف عن غرضه فى جلاء، فهو لا يقصد تغييراً وزارياً، وإنما يقصد تغيير النظام السياسى، فيقول بالحرف الواحد: «من السذاجة السياسية أن يكون الخيار الوحيد أمامنا: إما الوضع الراهن أو التيار الدينى، يجب البحث عن بديل ثالث!

فما هو هذا البديل؟ هنا يريد السيد هيكل أن يريد أن يضحك على ذقوننا، فيقول: إن هذا البديل هو «مشكلة القوى المستنيرة»!

ولكن قتاله على مدى السنوات السابقة دفاعاً عن نظام صدام حسين ـ كما حدث أثناء حرب تحرير الكويت ـ ودفاعاً عن نظام البشير والترابى ـ كما يحدث حالياً ـ هو مؤشر على نوع النظام الذى يريده بديلاً لنظامنا، فتاريخه السياسى ينحاز به ـ لا إرادياً ـ إلى النظم

الديكتاتورية التى عاش فيها أمجد أيامه، ويقوده إلى معارضة النظم الديمقراطية التى يفتقد فيها أدواره، ومن هنا يسعى إلى بديل لنظامنا السياسى لا يملك حتى صورة له، ومن هنا يتركه لإجتهادات المستنيرين!

على كل حال، ففيما يبدو أن حوارى مع الأستاذ محمد حسنين هيكل قد شد أطرافاً أخرى، على رأسها صديق عزيز أكن له الاحترام، وهو الأستاذ الكبير أحمد حمروش.

ففى بريد الأهرام كتب البعض يعترض على ما كتبته عن الطبقة الوسطى، من عدم تأثر الكثيرين منهم بما فقدوه من مدخرات فى شركات توظيف الأموال، وتمكنهم من تكوين غيرها بسهولة.

فقد رأى هذا البعض أن هذا الكلام يغفل المأساة التى عاشها المودعون بسبب فقد أموالهم، والتى لايزالون يعيشونها.

وهو اعتراض صحيح لو كان كلامى بصفة التعميم، ولكنى خصصت بالذكر «الكثيرين» من هذه الطبقة ولم أقل «الجميع».

ومن المحقق أن الكارثة التى سببها أصحاب شركات توظيف الأموال لعشرات الألوف من

أبناء الطبقة الوسطى الذين فقدوا مدخراتهم، هى كارثة بشعة، خصوصاً وهم يتعرضون حالياً لأشكال متعددة من الاحتيال لا تقل بشاعة، تستهدف استعادة أصحاب شركات توظيف الأموال أموالهم كاملة على حساب المودعين! وسوف أخصها بمقال قريب إن شاء الله.

ولكن هذا الكلام عن مأساة المودعين، ينطبق على طبقة محدودى الدخل من الموظفين وأشباههم، وهؤلاء يمثلون جانباً من الطبقة الوسطى، ولكن الجانب الأكبر يتمثل فى الحرفيين والتجار وأصحاب المهن الحرة، فضلاً عن المدرسين الذين يشاركون الأسر فى النصيب الأكبر من مرتباتهم ودخولهم! وهؤلاء جميعاً يمثل لهم عصر مبارك العصر الذهبى.

وهو ما نلمسه فى مظاهر عديدة، منها ملايين الشقق المباعة الخالية فى جميع أنحاء مصر، وأجهزة التكييف التى تطل من عدد هائل من شقق العمارات الجديدة والقديمة، والعربات الملاكى التى أصبحت تضيق بها شوارع القاهرة بعد أن أصبحت معظم الأسر تملك سيارة أو أكثر.. إلى آخره - وهو ما يعنى أن أزمة الطبقة الوسطى التى تحدث

عنها الأستاذ هيكل هى أزمة خيالية تفتق عنها خياله الخصب، ولكن الواقع ينفى وجودها.

وهذا ينقلنى إلى ماكتبه الصديق العزيز أحمد حمروش. فقد أخذ على قولى إن التناقض الطبقى الحالى لم يعد تناقضا بين طبقة غنية وطبقة فقيرة، بل أصبح تناقضا داخل الأسرة الواحدة. وتساءل:

«هل يعنى الدكتور عبد العظيم رمضان أن الطبقة قد زالت من الوجود، وأن الفروق بين الفقر والغنى ليس لها مدلول اجتماعى، وأن الستين مليونا قد أصبحوا جميعا أسرة واحدة، وهل يستقيم هذا الكلام علميا، وهل يمكن مسايرة الدكتور عبد العظيم رمضان فى تفسيره لأسباب هذه الفروق والتناقضات بأنها كانت نتيجة لأن نصف الأسرة قد ذهب للعمل فى البلاد البترولية وعاد إلى مصر ومعه بضعة ملايين، والنصف الآخر بقى فى مصر ومعه بضعة ملاليم؟ وهل نلمس فى ذلك إيحاء منه بعجز التنمية وانتشار البطالة وتشجيع الناس على الهجرة؟

وبطبيعة الحال فلم أكن أعنى أن الطبقة قد زالت من الوجود، فقد نشأت الطبقة - كما معلوم - مع ظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وستبقى حتى تزول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وهو أمر طبيعى.

وإنما كنت أعنى أن مفهوم التناقض الطبقى قد تغير اليوم تغيرا جذريا، فلم يعد تناقضا بين طبقة إقطاع وطبقة أقنان، أو بين طبقة رأسمالية وطبقة عمالية ـ وهو المفهوم الماركسى التى تعلمناه ـ وإنما اتسع هذا المفهوم مع المتغيرات الجديدة التى طرأت على العالم العربى مع ظهور الثروة البترولية.

فكما أن هذه الثروة البترولية قسمت العالم العربى، الذى ينتمى إلى ظروف العالم الثالث، إلى دول فقيرة ودول غنية تطاول بثرواتها أعظم الدول الصناعية، فكذلك قسمت الأسرة المصرية إلى قسم بالغ الثراء، وقسم بالغ الفقر، فتمزق مفهوم الأسرة القديم التى تعيش فى ظروف اجتماعية متشابهة، وتحولت إلى أسرتين متناقضين فى المصالح والمستوى الاجتماعى على نحو ما كان عليه الأمر بين الأسر البروليتارية والأسر الرأسمالية. ولم يعد يجمع جناح الأسرة الفقير الذى يسكن فى الزاوية الحمراء بجناحها الآخر الذى يسكن فى المهندسين أو مدينة نصير أى رابط أسرى! بل قسمت الثروة الأسرة ـ طبقياً ـ إلى قسمين لا التقاء بينهما.

وبطبيعة الحال فإن هبوط الثراء على قسم من الأسرة الفقيرة بسبب عملها فى بلاد البترول، لا يعنى عجز التنمية فى مصر وتشجيع الناس على الهجرة! ذلك أن ما حققته الطبقة الوسطى فى مصر ـ بالمعنى الذى ذكرته ـ من ثراء، لم تحققه بعملها فى بلاد البترول العربية فقط، وإنما حققته بعملها فى مصر، الذى يعود بالضرورة إلى نجاح التنمية ولا يعود إلى فشلها.

والمحصلة أن المجتمع المصرى، الذى كان موجودا فى عصر عبد الناصر، لم يعد له وجود! فقد كانت الطبقات فى عصر عبد الناصر مفروزة، وكان يستطيع ضرب الطبقة الرأسمالية الزراعية بقرارات الاصلاح الزراعى، وضرب الطبقة الرأسمالية الصناعية والمالية بقرارات التأميم، ولكن الطبقات اليوم ـ فى عصر مبارك ـ لم تعد مفروزة، فقد اختلط الحابل بالنابل، وجرى تقليب التربة الاجتماعية المصرية على نحو لم يحدث فى طول التاريخ المصرى وعرضه، فصعد من القاع إلى السطح من صعد، وهبط من السطح إلى القاع من هبط، وأصبحت الطبقة الدنيا تضخ فى الطبقة الوسطى أعدادا لا حصر لها كل يوم، واختفى شكل القرية المصرية القديم من ناحية المبانى والسكان

والأزياء ومستوى المعيشة والتعليم، وأصبحنا أمام قرية لم يعرفها تاريخ مصر الاجتماعى فى عصر عبد الناصر أو العصور التى سبقته.

على كل حال، فلست أظن أن الأستاذ أحمد حمروش قد أدرك جيدا ما عنيته بتعبير «الكهف الناصرى»، الذى ذكرت أن الأستاذ هيكل ما زال يعيش فيه.

فلم أقصد به التقليل من شأن عصر جمال عبد الناصر، الذى تمتعت فيه مصر بالاستقلال الوطنى الكامل، لأول مرة منذ عهد محمد على، ولعبت فيه - بالفعل - دوراً قيادياً رائداً فى مجال القومية العربية والتحرر الوطنى وعدم الانحياز والاستنارة، وإنما أعنى به أنه ليس من حق الكاتب السياسى أن يعزل نفسه داخل عصر - بكل ايجابياته وسلبياته - فلا يرى ما تحقق فى العصر التالى من انجازات قد تكون أعظم وأكثر أهمية. فيسئ الحكم على الأمور، ويظلم نفسه ويظلم العصر الذى يهاجمه هجوما عشوائيا. وهو ما حاولت توضيحه فى ردودى على الاستاذ هيكل.

وبطبيعة الحال فإن ما ينطبق على هيكل ينطبق على الناصريين، الذى أطلقت عليهم «اسم السعدونيين» - نسبة إلى المسرحية الكوميدية المعروفة للينين الرملى، لأنهم يفكرون بعقلية العصر الماضى!

على أن ما يهمنى كثيرا فى مقال الاستاذ أحمد حمروش، هو ما مسنى شخصيا، حين تحدث عن دفاعى عن ثورة يوليو فى عهودها جميعا، وما تصوره من انقلابى على هذه العهود اليوم فى عصر مبارك! وقد اختتم ذلك بقوله: «إنه لا يظن أن الهجوم غير الموضوعى على المراحل السابقة لثورة يوليو هو أمر يضيف رصيداً للكاتب فى العهد الحاضر، سواء عند المسئولين أو عند الجماهير!»

فلست أعتقد أن الأستاذ أحمد حمروش كان موفقا فى هذا الاتهام، على الرغم من أنه ساقه فى رقته المعهودة، ومقالاتى فى هذا الصدد شاهدة على ذلك، وهى مجموعة فى مجلدين تحت عنوان «مصر فى عصر السادات»، وفى ست مجلدات تحت عنوان: «مصر فى عصر مبارك». ومنها سوف يتبين له أننى أنطلق فى جميع العهود من مبادئ ثابتة لم أحد عنها أبدا، وهى : الوقوف ضد الحكم الاستبدادى، وضد الاستغلال الرأسمالى، والاسلام السياسى، والامبريالية.

وبالنسبة لعهد عبد الناصر، فقد يدهش اذا عرف أنى لم أكتب فيه حرفا واحدا، لا بالتأييد ولا بالتنديد! لأنى كنت

مشغولا برسالتى للماجستير والدكتوراه. ولم أبدأ بالكتابة المنتظمة فى الصحف إلا فى عام ١٩٧٠، أى بعد وفاة عبد الناصر.

وفى عهد السادات لا أظن أن الأستاذ حمروش يتهمنى بالاشادة به إلا إذا اتهم نفسه! فقد كنا سنويا فى نفس المركب، مركب المعارضة، وهى مركب مجلة «روز اليوسف» التى كانت تمثل المعارضة اليسارية النظيفة لسلبيات عهد السادات.

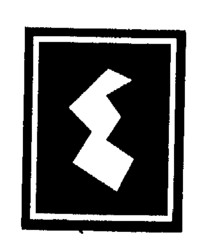
وقد كان فى عهد السادات - وليس فى عهد عبد الناصر! - أن دافعت عن عهد عبد الناصر ضد سياسة الانفتاح الرأسمالى، واشتركت فى تأليف حزب التجمع المعارض لسياسة السادات. ودافعت دفاعا شرسا عن حزب التجمع وعن حزب الوفد وحزب العمل (عندما كان حزبا اشتراكيا!) ودافعت عن الصحفيين المصريين المهاجرين إلى الخارج فى الوقت الذى كانت الثورة قائمة عليهم فى مجلس الشعب والصحافة. وعندما أيدت مبادرة السلام كان معى فريق كبير من اليسار الوطنى، وجميع كتاب روز اليوسف

ومنهم الأستاذ حمروش، وجماهير الشعب المصرى.

أما عهد مبارك، فكيف يتصور الأستاذ حمروش أن هجومى على سلبيات حكم عبد الناصر مما يضيف لى رصيدا عنده؟ إن كلامه قد يكون صحيحا لو كان عهد مبارك يعتبر نفسه انقلابا على ثورة يوليو! ولكنه يعتبر نفسه امتدادا لها. وقد أورد الأستاذ حمروش نفسه فقرة من خطاب الرئيس مبارك يدافع فيها عن ثورة يوليو، فلو كنت أطلب رصيدا لدى النظام السياسى لسايرت الدفاع عن ثورة يوليو ولم أهاجم سلبياتها! ولو كنت استهدى فى كتاباتى برضاء أو سخط أى نظام لما اشتركت فى تأليف حزب التجمع فى عهد السادات، الذى اضطر الكثيرين إلى الهجرة بآرائهم إلى الخارج. ولاشتركت فى تأليف الحزب الحاكم.

ولكن المواقف انقلبت أيها الصديق حمروش فانقلب حزب العمل الاشتراكى إلى حزب العمل اليمينى المناصر للإرهاب والمتحالف مع الاخوان المسلمين! وانقلب الحزب الناصرى من نصير لثورات الشعوب إلى نصير لتنظيم «ثورة مصر» الارهابى، ونصير لنظام صدام حسين الفاشى الذى يجثم على صدر الشعب العراقى! واشتد عود الإرهاب الذى

يتشح برداء الدين ويبث متفجراته فى الأحياء الشعبية، وبقى النظام حاجزا فى وجه الطوفان الذى يريد أن يجرف مصر، وبقيت معه ثابتا على مبادئى!



فى حـيـاة كل سـيـاسى دور إيجـابى ودور سلبى، أمـا الدور الإيجابى فيلعبه السياسى عندمـا يكون فى خـدمـة حـركـة التـاريخ إلى الأمـام، أمـا الدور السلبى فيلعبه عندما يعمل عكس حركة التاريخ. ومن هنا يأتى مصطلح: الدورالتـاريخى للسـيـاسى، ويقـصـد به دوره الايجابى وليس دوره السلبى!

وهذا يفسـر ما يمكن أن نطلق عليه اسم: «ظاهرة هيكل فى حياتنا السياسية». فالأستاذ .هيكل مقدرة صحفية حفرت اسمها فى تاريخ الصحافة فى مصر، وهو كاتب مجيد يملك قلماً مبدعاً، وقد لعب دوراً بناء فى تاريخ مصر عندما كان يعبر عن الدور الايجابى لثورة يوليو، ويشرح أفكار الزعيم عبدالناصر للجماهير المصرية، ويعبئها خلفه فى معركتها الضارية ضد الإمبريالية والصهيونية.

ثم فـقـد دوره فـجـأة بوفـاة عـبـدالناصـر، لا لسـبب إلا اختلاف الدور الذي لعبه الرئيس الراحل السادات عن دور

عبدالناصر، ولأمر آخر هام، هو أن السادات لم يكن فى حاجة إلى كاتب يشرح أفكاره، لأنه هو نفسه كان كاتباً! وقد لعب دور كاتب الثورة فى مستهل عهدها على صفحات «الجمهورية» التى أصبحت جريدة الثورة.

وقد كان الدور الذى لعبه السادات أصعب من دور عبدالناصر، بل كان انقلاباً على دور عبدالناصر، فقدكان دور عبدالناصر هو المواجهة الصريحة للإمبريالية والصهيونية العالمية، وتعبئة الجماهير ضدهما، ولكن دور السادات كان دور المواجهة المتعددة الوجوه التى تقوم على المناورة والخداع وطرح مبادرات متتالية، فى الوقت الذى يعد الجيش سراً لمفاجأة العدو فى حرب أكتوبر!

وقد كان خروج هيكل من الأهرام، الذى أسسه على أعظم ماتكون المؤسسات الصحفية الحديثة، إيذاناً بانتهاء دوره التاريخى الإيجابى، وابتداء دوره السلبى.

فربما كان أصدق ما ينطبق على الأستاذ هيكل هو المثل الشعبى العريق: «فيها أو أخفيها!» ـ الذى يعنى أن يشترك المرء فى اللعب أو يفسد اللعب، ولا وسط بين الموقفين!

ومن هنا نلاحظ أن دور هيكل الرئيسي بعد خروجه من الأهرام كان دور إفساد اللعب!.. إفساد اللعب في عهد السادات إلى الحد الذى دفع السادات إلى اعتقاله في حركة ٣ـ٥سبتمبر ١٩٨١! وإفساد اللعب في عهد مبارك حتى بعد مبادرته بالإفراج عنه!

وهذه اللعبة: لعبة إفساد اللعب، هى التى يلعبها الأستاذ هيكل، ويسخر لها نفس المواهب التى سخرها فى اللعب أيام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر. وهى مواهب خطيرة، فالأستاذ هيكل ليس لاعباً عادياً، أو كاتباً عاديا ممن تمثل الكتابة لديه مجرد صف كلمات بجوار بعضها البعض ليتكون من مجموعها ما يطلق عليه اسم المقال السياسى، فلا يعدو تأثيره لدى القارئ أكثر من وقت بقاء الجريدة فى يده، ثم ينقشع من ذهنه فور تطويحه بالجريدة فى ركن الغرفة ـ وإنما هو كاتب يحب لكتابته أن يدوم تأثيرها، ولذلك فهو يعشق أمرين: الاستعانة بالوثائق، والاستعانة بالأرقام!

والاستعانة بالوثائق بالنسبة لهيكل تختلف عن الاستعانة بالوثائق بالنسبة للمؤرخ المحترف. ففى حين يستخدم المؤرخ الوثائق للوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة بكل ما يملك من

تجـرد، فـإن الوثائق بالنسـبـة للأسـتـاذ هـيكل تمثل ركـيـزة لعملية إفـسـاد اللـعب التى يقـوم بهـا. وبعـبـارة أخـرى فـإن هـيكل يسـتـعين بالوثائق لإثبات مـا يريد إثباته، ونفى مـا يرد نفـيـه، وليس مـا تريد الوثائق اثبـاته أو نفـيـه، وهو ما يفعله المؤرخ.

أمـا الأرقـام فإن الأسـتـاذ هيكل يعـرف سطوتها وقـوتهـا فى إقناع الجمـاهير، ولكن اسـتـخدامـهـا من جـانبـه يماثل اسـتـخـدامـه للوثائق، فـهى أداة فى يده للعبـة السـيـاسـيـة، وبمعنى أدق ـ لإفـسـاد اللعـبـة السـيـاسـيـة! ولـيـست أداة للتحليل المحايد المبرأ من الـهوى.

وقـد لعب هيكل لعبة الأرقام بمهارة فى حديثه فى مـعـرض الكتـاب الدولى فى ١٨يناير من هذا العام الذى طبع فى كتاب بعنوان: «١٩٩٥ باب مصـر إلى القرن الواحد والعشـرين»، وقد قرأته مؤخراً بمناسبة ردى على حديثه لمجلة روزاليـوسف، وهالنى حـجم مـا فـيـه من مغالطات تتطلب الرد عليه.

فـقـد اسـتـعـان بأرقـام البنك الدولى لمفـاجـأة جـمـهـور المعرض باكتشاف غريب حقاً، هو أن مصـر فى عهد مبارك

تتأخر ولا تتقدم، وأن نسبة النمو الاقتصادى فيها وصلت إلى لاشئ! فقد كانت نسبة النمو فى الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ تجرى بمتوسط سنوى قدره ٢,٩٢، بعد أن كانت فى السنوات الأربع السابقة ٦,٩٩ فى المائة، ثم انخفضت فى السنوات الأربع التالية عاماً بعد عام لتصل إلى لا شئ!

وعلى حد قوله، لقد تدنت نسبة النمو فى عام ١٩٩٠ إلى ٢,٥٤ فى المائة، ثم إلى ٢,٢٧ فى المائة سنة ١٩٩١، ثم إلى نسبة ٨,١سنة ١٩٩٢، ثم إلى «ناقص ١ فى المائة» سنة ١٩٩٣!

ولاشك أن جمهور المستمعين قد صدقوا ما سمعوه عندما كان الأستاذ هيكل يلقى عليهم كلامه، وإن كان مما لاشك فيه أيضاً أن هذا الكلام قد تبخر من رؤوسهم فور خروجهم من المعرض إلى شوارع القاهرة!

فقد خرجوا إلى الهواء الطلق ليكتشفوا أن مصر ليست «خرابة»، كما أراد هيكل أن يوحى بذلك عن طريق هذه الأرقام، وإنما هى بلد يعج بنشاط صناعى وتجارى جبار لم تشهد مصر له مثيلاً فى تاريخها المعاصر! وأن عملية البناء تجرى فيها على قدم وساق بلا كلل ولا ملل! وأن مئات المصانع تنتشر على رقعة مصر على نحو غير مسبوق!

وكثيراً من المنتجات المصرية تغزو الكثير من بلاد العالم المتقدم إلى الحد الذى دعا بعضها إلى اتخاذ إجراءات لحماية منتجاتها! وعشرات المدن ترتفع فى صحارى مصر على نحو غيَّر معالمها السكنية، ومئات الكيلومترات من الترع تحفر لخدمة أغراض الرى، وتمتد فى قلب الصحراء! ومئات الألوف من الطرق تعبد لأغراض التنمية، وتعمير سيناء يجرى على نحو لم يحدث فى طول التاريخ وعرضه، بعد أن كانت سيناء فى العهد الناصرى خارج الحدود المصرية تقريباً على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والعسكرى!

وهذا كله لا يمكن أن يكون مظهراً من مظاهر انعدام النمو إلى الحد الذى ساقه هيكل، وهو النزول به إلى ناقص واحد فى المائة سنة ١٩٩٣! إن نزول نسبة النمو إلى هذا الحد، معناه أن النشاط الاقتصادى فى بلدنا على المستوى الصناعى والزراعى والتجارى قد توقف كلية! ومعناه أن سكان مصر يعيشون تحت حد الكفاف، وأن معظمهم يتضورون جوعاً!

وهو مــا ينقـضــه الواقع ـ الواقع الذى يعـرفــه الناس ويشاهدونه فى حياتهم اليومية.

فـهناك فى هذا الصـدد حـقـائق ثابتـة لا يمكن إنكارها، منهـا زيادة مـسـاحــة الأراضـى المزروعة من حـوالى ٥,٨٨ مليون فدان فى عام ١٩٨١ إلى حـوالى ٥,٧مليون فدان فى عـام ١٩٩٣! ومنهـا مـد ترع الرى على نحـو يذكـر بعـصـر إسماعيل! إذ يجرى حـالياً مد ترعة الاسـماعيلية وفروعها لتخدم مساحة ٨٣٢ألف فدان، ومد ترعة السلام ومحطاتها الثـلاث لخدمة مـسـاحـة ٢٠٠ألف فـدان، ومـد ترع: النصـر، والحمـام، والبـوصـيلى، لخـدمة مـسـاحـة ٥٢٦ألف فـدان! ـ وهذا كله لا يمكن أن يدخل فى باب انعدام النمو الاقتصادى ـ كما يقول هيكل!

وعلى المستوى الصناعى، فإن الحـقائق الثـابتة تقول إن قيمة الصـادرات الصـناعية المصـرية ارتفع من ٣٩٦مليون جنيه فى عـام ١٩٨١ إلى ٤,٧مليـار فى عـــام ١٩٩١، بمعــدل نمو يبلغ ٣١,٥٪. وقـد أصـبح عـشـر إيرادات مـيـزان مصـر الخـارجى يأتى من الصـناعة!

وعلى مسـتوى الطاقة الكهربائية، ارتفـعت قيمـة الانتـاج الكهـربى من ٢٤٤,٢مليـون جنيـه فى عـام ١٩٨٢إلى مليـار جنيه تقريباً فى عام ١٩٩١.

وقد كان طول الشبكة المرصوفة من الطرق فى عام ١٨٨٢ يبلغ ١٦,١٥٠كم، فارتفع فى عام ١٩٩١ إلى ٣٥,٣٠٠، وهو مقياس للتقدم الحضارى لا ينكر. فضلاً عن إنشاء الموانى الجديدة، مثل ميناء الدخيلة، وميناء دمياط، وتجديد وتوسيع الموانى القائمة بما ارتفع بطاقة الموانى من ٢٥مليون طن فى عام ١٩٨٢ إلى ٤٧مليون طن فى عام ١٩٩١!

ولست أنوى أن أغرق القارئ فى تفاصيل الأرقام التى يعشقها هيكل، والتى يستطيع الحصول عليها من مصادرها الوطنية الأمينة ويتحقق منها ومن صحتها، ولكنى أكتفى «بصدمه»! بالرقم الذى صرف على إعادة البنية التحتية فى عصر مبارك، وهو مبلغ ٩١ملياراً لمجالات الطرق والكبارى والتليفونات والكهرباء ومياه الشرب، هذا فضلاً عما تم إنفاقه على مشروعات الصرف الصحى والاسكان والتعمير والمدن الجديدة، التى بلغت اثنتى عشرة مدينة جديدة على خريطة مصر السكانية، بالإضافة إلى المناطق الصناعية التى استوعبت أكثر من أربعة آلاف مشروع، والموانى، والمطارات، والطرق الجديدة، والقنوات المائية وغيرها!

وكل ذلك مما يدل على أن مصر لم تصبح «خرابة» - كما يريد الأستاذ هيكل أن يوحى بذلك بالإستعانة بأرقام البنك الدولى، وإنما تتقدم بخطى ثابتة وتلاحق أواخر القرن العشرين.

على أنى - مع ذلك - لا أملك إلا أن أتهم الأستاذ الكبير هيكل بخيانة المبادئ الناصرية باعتماده على أرقام البنك الدولى!

أفلم يكن هذا البنك الدولى بنفسه هو الذى ألغى القرض الذى كان سيقدمه لمصر لإنشاء مشروع السد العالى، وكان هذا الإلغاء من أسباب إعلان عبدالناصر تأميم قناة السويس؟

أفلم يكن «أوجين بلاك» مدير البنك الدولى، هو الاسم الذى نطقه عبد الناصر فى خطبة تأميم قناة السويس مرتين، وقد شبهه «بدليسبس» من حيث خضوع كل منهما للغرب؟

فكيف - إذن - أصبح البنك الدولى مصدراً يستند إليه هيكل فى تشويه صورة عهد مبارك، بعد أن شوه عبدالناصر صورة هذا البنك؟

وكيف اتخذ من أرقامه دليلاً يطعن به حقائق النمو المصرى فى عصر مبارك، فيصل به إلى مرحلة العدم، بل إلى ما تحت مرحلة العدم بـ «واحد فى المائة»!

وكيف يضع هيكل بيانات البنك الدولى على رأسه، بعد أن وضعها عبدالناصر تحت قدميه؟

ولكن هيكل لا يهتم ببيانات البنك الدولى إلا بقدر ما تخدم غايته فى تخريب عقل الجماهير، وهى لعبته الخاصة فى المرحلة الحالية لتيئيس الجماهير وفضها من حول النظام السياسى.

فلو كان هيكل يسوق هذه البيانات لغرض آخر، لوضعها فى إطارها العالمى، ولبين لجماهير مستمعيه معدلات النمو فى الولايات المتحدة - مثلاً - التى بلغت فى العام الماضى ٣٪ فقط! ووصلت فى اليابان إلى صفر! ولكن هيكل يلعب لعبة الأرقام على نحو يسوق الجماهير إلى الاعتقاد بفشل نظام مبارك، متصوراً أنها سوف تنطلق وتسلم نفسها لأقطاب الحزب الناصرى، ولا يعلم أنها سوف تسلم نفسها للنظام الوحيد الذي يطرح نفسه

على الساحة السياسية بقنابله ومتفجراته واغتيالاته ومؤامراته، وهو نظام الاسلام السياسى!

فهذا النظام هو الوحيد الذى يملك قاعدة جماهيرية واسعة، تغذيها فكرياً بعض صحف المعارضة وعلى رأسها جريدة حزب العمل «الشعب»، ويسانده بالسلاح نظام البشير والترابى فى السودان. ومثل هذا النظام إذا وصل إلى الحكم، كما وصل نظام الخومينى فى إيران، ونظام البشير والترابى فى السودان، فسوف يعيد مصر إلى الوراء مائة عام على الأقل!

على أن هيكل لا يبالى، لأن فلسفته فى المرحلة السلبية الحالية من عمله السياسى هى فلسفة: «فيها أو أخفيها».

ومن هنا اهتمامى بالرد على السيد هيكل، وكشف الدور السلبى الذى يلعبه، دفاعاً عن مستقبل هذا البلد الذى يتلاعب به الكثيرون لأغراضهم الخاصة، دون أن يعوا مقدار الخطرالقادم الذى سوف يجرفهم جميعاً إذا سقط النظام. وهو ما وعته الجماهير المصرية جيداً عندما

تعرضت حياة الرئيس مبارك للخطر فى أديس أبابا، وخرجت تظهر تأييدها له ووقوفها خلفه. فقد كانت تشعر بأنها تدافع عن كيانها ووجودها الذى هدده الحادث.

على كل حال فقد اعتبر الأستاذ هيكل ما أورده من أرقام البنك الدولى هى الصدمة الأولى لجمهور مستمعيه، ثم أخذ يوالى «صدمهم» فى سخاء! فساق الصدمة الثانية، وهى البطالة!

فقد قال لمستمعيه «لعلى لا أضغط على مشاعركم إذا قلت لكم إن فى مصر مليوناً وثمانمائة ألف عاطل من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة. ومعنى ذلك أن البطالة تعصر كتلة من أهم الكتل البشرية فى مصر، فهى كتلة تعلمت وتهيأت للعمل فى بلد يعتبر التعليم فيه وسيلة وحيدة للصعود الاجتماعى». وقد اعتبر هيكل هذه البطالة من علامات فشل نظام مبارك وتدنى نسبة النمو فى عهده إلى «ناقص ١٪».

ولست أنوى أن أحدثه عن حجم البطالة فى أنجح الدول الغربية اقتصادياً فى العالم الرأسمالى - أى فى أوروبا وأمريكا وكندا، واليابان، حتى لا أبدو مدافعاً عن البطالة، ولكنى فقط أذكره بحجم البطالة فى عهد ثورة يوليو فى السنوات التسع الأولى من الثورة قبل التأميم، وهو الذى

بدأ معه تعيين الخريجين بقرارات جمهورية. ومن سوء الحظ أن سجلات الثورة لاتحفظ لنا هذا الحجم، لأن تقاليد الثورة كانت تخفى السلبيات وتضخم الايجابيات، ولكن الذين عاشوا هذه الفترة - مثلى - يعرفون كيف توقف النشاط التجارى والصناعى على يد ضباط يوليو بعد أن صوبوا ضرباتهم إلى الطبقة التى كانت تحمل على عاتقها عبء هذا النشاط، وهى الطبقة الرأسمالية الزراعية والصناعية والتجارية. ومع أن الثورة أرادت تشجيع الجناح الرأسمالى الصناعى من هذه الطبقة عن طريق اعدام خميس والبقرى واخماد الحركة العمالية تماماً، إلا أنها لم تكن فى الوضع الذى يسمح لها بتقديم البديل، فقد استغرق هذا منها تسع سنوات حتى أمم عبدالناصر الشركات التجارية والصناعية والمالية فى يوليو ١٩٦١، وبذلك أصبح لزاماً عليه تعيين الخريجين بقرارات جمهورية، ولم يفعل ذلك تفضلا، وإنما لأنه لم يكن هناك قطاع خاص إلى جانب القطاع العام يستطيع استيعاب أعداد الخريجين!

والمهم هو أنه كان فى خلال تلك السنوات التسع الأولى من الثورة أن وجد الخريجون من الشباب المصرى أنفسهم على قارعة الطريق بدون عمل! ومن أسعده الحظ من خريجى كليات الآداب عمل فى مدرسة خاصة بعقد بمبلغ

٧جنيهات! وقد كان أحد أقاربى محظوظاً إذ عمل بعقد بمبلغ اثنى عشر جنيها فى مدينة كفر شكر! وقد كان فى هذه الفترة أن أتجه بعض الشباب المصرى العاطل إلى دول الخليج البترولية للعمل بأجور أفضل، لكنها لا تبلغ مستوى الأجور الحالية بعد حرب أكتوبر.

وهو ما يحدث حالياً، ولكن مع فارق كبير، فعندما كان الشباب المصرى فى السنوات التسع الأولى من ثورة يوليو يهاجر إلى دول الخليج كان يفعل ذلك هرباً من أوضاع إقتصادية ميئوس منها تماماً، فالمشروعات الخاصة معطلة، ولاتوجد مشروعات فى يد الثورة تهيئ عملاً للخريجين، إذ لم تكن قد أصدرت قوانين التأميم، ولكن هجرة الشباب المصرى حالياً إلى دول الخليج لا تنطلق من مثل هذه الأوضاع، فإلى جانب مشروعات القطاع العام، كما يحدث فى قطاع الغزل والنسيج الذى يقدر دوره بنحو ٧١ فى المائة! وفى الصناعات الهندسية التى وصلت مشاركة القطاع الخاص فيها إلى ٦١ فى المائة! والأمثلة كثيرة، وكلها تؤكد أن ظروف البطالة الحالية ـ التى هى حقيقة تعترف بها الحكومة فى بياناتها الرسمية ـ تختلف عن ظروف البطالة السابقة، فهناك نسبة كبيرة من هذه البطالة تعمل فى غير ما أعدتها دراستها له، خصوصاً فى الأعمال

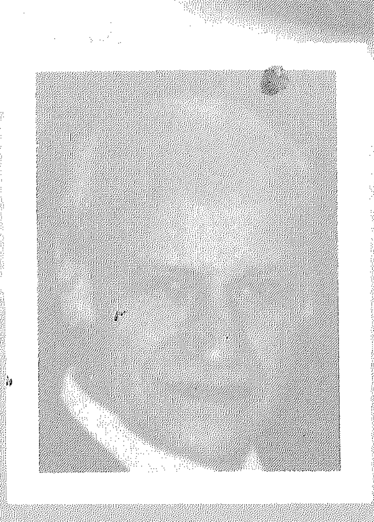
الحرفية التى تدر دخولاً أعلى مما تدره مرتبات الوظائف. وقد عالجت ذلك بعض الأعمال الأدبية التى اختارها التليفزيون المصرى موضوعاً لأفلام عديدة، ولكن هذه الأعداد الضخمة التى تعمل فى ميادين نشاط لم تؤهلها لها دراستها الجامعية تدخل فى حجم البطالة التى قدمها البنك الدولى!

والمحصلة هى أن هجرة الشباب المصرى إلى دول الخليج حالياً لا تماثل هجرته فى ظروف الكساد الاقتصادى التى عاشتها مصر فى السنوات التسع الأولى من ثورة يوليو، إذ لايدفع الكثيرين إليها العجز عن الحصول على العمل بقدر ما يدفعهم تغير التطلعات المشروعة لجيل الشباب المصرى الحالى عن تطلعات الجيل الأسبق، فقد كانت تطلعات ذلك الجيل تنحصر فى المأوى والطعام المناسب، ولكن التطلعات الحالية أصبحت تصبو إلى امتلاك الكماليات من ثلاجة وتليفزيون وسيارة وغيرها، وهى كماليات لا يتيسر الحصول عليها بالسرعة المطلوبة إلا عن طريق العمل فى البلاد البترولية. ولعل الأستاذ هيكل يعترف بأن معظم الأسر المصرية فى المدن استطاعت

تحقيق ذلك أو بعضه فى عهد مبارك، الذى يتهمه بالعجز والفشل وتدهور نسبة النمو فيه إلى ما تحت الصّفر!

■ ■

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



د. عبدالعظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية.
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية.
* كاتب سياسي بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة.
* عضو مجلس الشورى المصرى
* عضو المجلس الأعلى للثقافة.
* عضو المجلس الأعلى للصحافة
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة.
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب.
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التي تصدر من هيئة الكتاب.
* أعماله العلمية تتجاوز اربعين كتاباً في تاريخ مصر والعرب.

٤٢٥ قرشـا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب